الدكتور حسن صحيب
أستاذ التعليم العالي جامعة القاضي عياض- مراكش

الأساسي في قانون وإجراءات المنـازعات الإداريـة بالمغـرب

- نشاة وتطور المادة الإدارية
- الاختصاص القضائي في المادة الإدارية
- طبيعة سلطات القاضي الإداري
- نشأة وتطور القواعد المسطرية في المادة الإدارية
- إجراءات افتتاح الدعوى الإدارية ومباشرتها
- إجراءات سير الدعوى والحكم فيها وطرق الطعن

سلسلة دراسات وأبحاث في الإدارة والقانون
العدد الخامس

الطبعة الأولى - 2025

الفهرس

تقديم 7

مقدمة 9

الباب الأول: القواعد الموضوعية المطبقة أمام محاكم القضاء الإداري بالمغرب 23

الفصل الأول: نشأة وتطور المادة الإدارية 27

المبحث الأول: نشأة المادة الإدارية 28

المطلب الأول: الأساس القضائي لقواعد المادة الإدارية بفرنسا 28

الفقرة الأولى: مرحلة الإدارة القاضية Administration Juge 29

أولا: التفسير الخاطئ لمبدأ فصل السلطات 29

ثانيا: صدور قانون 16-24 غشت 1790 31

الفقرة الثانية: إنشاء مجلس الدولة الفرنسي ومرحلة القضاء المحجوز 32

أولا: الدور الاستشاري لمجلس الدولة 32

ثانيا: القضاء المحجوز: 1799-1872 33

الفقرة الثالثة: مرحلة القضاء المفوض Justice déléguée 34

أولا: محدودية دور مجلس الدولة 34

ثانيا: الاختصاص العام لمجلس الدولة في المادة الإدارية 34

ثالثا: إصلاحات نظام القضاء الإداري الفرنسي 35

المطلب الثاني: الأساس التشريعي لقواعد المادة الإدارية في المغرب 35

الفقرة الأولى: بناء القانون الإداري على مبدأ مديونية الدولة والإدارات العمومية 36

أولا: عرض مبدأ مديونية الدولة 36
ثانيا: محدودية مبدأ مديونية الدولة 38
الفقرة الثانية: بناء القانون الإداري على مبدأ المرفق العام 38
أولا: الطابع المدني لقواعد المسؤولية الواردة في الفصل 79 38
ثانيا: خصوصية قواعد المسؤولية الإدارية وتميزها عن قواعد المسؤولية المدنية 39
الفقرة الثالثة: بناء القانون الإداري على مبدأ الفصل بين السلطتين القضائية والإدارية 40
أولا: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية 41
ثانيا: تطور مبدأ الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية 41
المبحث الثاني: تطور الاختصاص القضائي في المادة الإدارية 42
المطلب الأول: نظام الفصل في المنازعات الإدارية قبل إحداث المحاكم الإدارية 43
الفقرة الأولى: نشأة نظام الفصل في المنازعات الإدارية 1913- 1957 43
الفقرة الثانية: ترسيخ نظام وحدة المحاكم وثنائية القانون 1957-1974 48
أولا: إحداث المجلس الأعلى 48
1) المجلس الأعلى جهاز يشرف على كل المحاكم 49
2) إحداث الطعن بالإلغاء بسبب الشطط في استعمال السلطة 49
ثانيا: ترسيخ مبدأ فصل السلطات القضائية والإدارية 50
الفقرة الثالثة: حدود الإصلاح القضائي لسنة 1974 51
المطلب الثاني: تنظيم القضاء الإداري بعد إحداث المحاكم الإدارية 52
الفقرة الأولى: تنظيم المحاكم الابتدائية الإدارية 53
الفقرة الثانية: تنظيم محاكم الاستئناف الإدارية 55
الفقرة الثالثة: مكتب المحكمة الابتدائية الإدارية ومحكمة الاستئناف الإدارية 57

الفقرة الرابعة: تنظيم أقسام القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف الإدارية 58
أولا: تنظيم الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بالمحاكم الابتدائية 58
ثانيا: تنظيم الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بمحاكم الاستئناف 58
الفقرة الثالثة: تنظيم محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) 59
الفصل الثاني: الاختصاصات القضائية في المادة الإدارية 63
المبحث الأول: اختصاصات المحاكم الابتدائية الإدارية 64
المطلب الأول: الاختصاصات القديمة التي أصبحت تبت فيها المحاكم الإدارية 65
الفقرة الأولى: اختصاص المحاكم الإدارية في مجال القضاء الإداري الشامل 66
أولا: دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام 66
1) أسس ومرتكزات مسؤولية المرافق العامة 67
2) حالات المسؤولية الإدارية 69
أ- المسؤولية الإدارية المبنية على أساس الخطأ 69
ب- المسؤولية الإدارية المبنية على أساس المخاطر 71
3) التعويض عن الضرر في مجال المسؤولية الإدارية 75
ثانيا: منازعات العقود الإدارية 76
1) معايير تحديد العقد الإداري 77
2) الاختصاص القضائي في دعاوى العقود الإدارية 77
ثالثا: المنازعات المتعلقة بالمعاشات ومنح الوفاة 79
1) تحديد مجال المنازعات المتعلقة بالمعاشات 79

2) اختصاص القضاء الإداري في مادة المعاشات 82
3) حدود اختصاص القضاء الإداري في مادة المعاشات 82
رابعا : المنازعات المتعلقة بالضرائب 82
1) المرحلة الإدارية في المنازعات الضريبية 83
2) المرحلة القضائية في المنازعات الضريبية 84
خامسا: المنازعات المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت 85
1) الإطار القانوني لنظام نزع الملكية والاحتلال المؤقت 86
2) المرحلة الإدارية لنزع الملكية 86
3) المرحلة القضائية لنزع الملكية 87
سادسا: المنازعات المتعلقة بالانتخابات 89
1) تحديد مجال وطبيعة المنازعات الانتخابية 90
2) مراحل المنازعات الانتخابية 92
أ- المرحلة التي تسبق العملية الانتخابية 92
ب- العمليات الانتخابية 93
سابعا: النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للموظفين والعاملين في مرافق الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية 94
1) طبيعة النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية 95
أ- أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية غير المعينين بظهير أو مرسوم 95
ب- الأشخاص المعينون بظهير شريف أو مرسوم 96
2) دعوى الفصل في منازعات الوضعية الفردية 96

أ- دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة في إطار " الوضعية الفردية" 97
ب- دعوى القضاء الشامل في إطار منازعات الوضعية الفردية 97
ج-دعوى الوضعية الفردية أمام المحاكم العادية 97
الفقرة الثانية: دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة 98
اولا: تطور قضاء الإلغاء بالمغرب 99
1) قبل إحداث المجلس الأعلى 99
2) بعد إحداث المجلس الأعلى 100
3) بعد إحداث المحاكم الإدارية 101
ثانيا: شروط الطعن بالإلغاء بسبب تجاوز السلطة 102
1) الشروط التي يتعين توافرها في طالب الطعن 102
2) الشروط المتعلقة بالقرار المطعون فيه 103
3) آجال ومسطرة رفع دعوى الإلغاء 104
4) إشكالية الدعوى الموازية 104
ثالثا: الحالات الموجبة للطعن بالإلغاء بسبب تجاوز السلطة 104
1) انعدام شروط الشرعية الخارجية للقرار الإداري 104
2) انعدام شروط الشرعية الداخلية للقرار الإداري 105
رابعا: الجوانب المرتبطة بنظام وقف التنفيذ 106
المطلب الثاني: الاختصاصات الجديدة في إطار قانون المحاكم الإدارية 107
الفقرة الأولى: قضاء تقدير شرعية القرارات الإدارية 107
1) تطور قضاء فحص شرعية القرارات الإدارية 108
2) تطبيقات الدفع بعدم شرعية القرارات الإدارية 109
3) آثار وحدود تطبيق فحص شرعية القرارات الإدارية 110

الفقرة الثانية: القضاء الاستعجالي الإداري 111
أولا: الاستعجال الإداري التشريعي 111
ثانيا: الاستعجال الإداري القضائي من خلال نظرية الاعتداء المادي 113
الفقرة الثالثة: الاختصاصات الخاصة بالمحكمة الإدارية بالرباط 115
المبحث الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية 117
المطلب الأول: النظر في استئناف أحكام المحاكم الإدارية 118
المطلب الثاني: استئناف القرارات الصادرة عن رئيس المحكمة الإدارية برفض منح المساعدة القضائية 119
المطلب الثالث: النظر في أوامر رؤساء المحاكم الإدارية 119
المطلب الرابع: النظر كدرجة استئنافية ونهائية في مادة تقدير الشرعية 120
المبحث الثالث: اختصاص محكمة النقض (المجلس الأعلى) 120
المطلب الأول: اختصاص محكمة النقض كقضاء موضوع 121
الفقرة الأولى: البت ابتدائيا وانتهائيا في المقررات الفردية والتنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة 121
الفقرة الثانية: البت كمحكمة موضوع في إطار التصدي 123
الفقرة الثالثة: البت في المقررات المتعلقة بالوضعيات الفردية للقضاة 123
الفقرة الرابعة: البت في المنازعات المتعلقة بانتخاب ممثلي القضاة طبق القانون التنظيمي رقم 100.13 123
الفقرة الخامسة: البت في قرارات مجلس المنافسة طبقا للمادة 44 من القانون رقم 104.12 124
الفقرة السادسة: البت طبقا للمادة 94 من القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء 124

الفقرة السابعة: البت طبقا للفصل 47 من قانون 17 دجنبر 1976 المتعلق بالمجلس الوطني لهيئة الصيادلة 124
المطلب الثاني: اختصاص محكمة النقض كمحكمة استئناف 125
المطلب الثالث: اختصاص محكمة النقض كجهة نقض بالنسبة للأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف الإدارية 125
المطلب الرابع: اختصاص محكمة النقض كجهة نقض بالنسبة للأحكام الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات 127
المبحث الرابع: اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية والرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية 128
المطلب الأول: المهام القضائية والولائية لمؤسسة الرئيس 128
الفقرة الأولى: المهام القضائية والولائية لرئيس المحكمة الإدارية 129
الفقرة الثانية: المهام القضائية والولائية للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية 130
المطلب الثاني: المهام الإدارية لمؤسسة الرئيس 131
الفقرة الأولى: المهام الإدارية لرئيس المحكمة الإدارية 131
أولا: اختيار المفوض الملكي 131
ثانيا: الإشراف على المحكمة الإدارية 132
الفقرة الثانية: المهام الإدارية للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية 133
أولا: تعيين المفوض الملكي 133
ثانيا: الإشراف على المحكمة الإدارية 133
المبحث الخامس: اختصاصات المحاكم المدنية في المادة الإدارية على ضوء قانون 41-90 134
المطلب الأول: الاختصاصات الواردة في قوانين خاصة 134

المطلب الثاني: الاختصاصات الواردة في القانون المحدث للمحاكم الإدارية 136
المطلب الثالث: اختصاصات اقسام القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف 137
الفقرة الأولى: اختصاص الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بالمحاكم الابتدائية 137
الفقرة الثانية: اختصاص الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري المحدثة بمحاكم الاستئناف 138
الفصل الثالث: طبيعة السلطات المخولة للقاضي في المادة الإدارية 139
المبحث الأول: سلطات قاضي الإلغاء وبعض إشكالات التطبيق 140
المطلب الأول: سلطات قاضي الإلغاء 140
الفقرة الأولى: التصريح بإلغاء القرارات التنفيذية 140
الفقرة الثانية: أثار حكم الإلغاء تسري على الكافة "erga-omnes" 141
أولا: الأثر الرجعي للحكم 142
ثانيا: احترام مبدأ حجية الشيء المحكوم به 142
المطلب الثاني: بعض إشكاليات امتداد سلطات قاضي الإلغاء في مجال التطبيق 145
الفقرة الأولى: قرارات الضبط الإداري 145
الفقرة الثانية: في مجال الوظيفة العمومية 148
أولا: مدى وحدود دور قاضي الإلغاء في حماية حقوق الموظف 148
1) الحق في الترقية 149
2) الحق في تقاضي الأجر 150
3) الحق في التمتع بالعطلة 151
4) الحق في الإلحاق 151
5) الحق في الاستقالة 152

6) الحق في التوقيف المؤقت 152
ثانيا: الضمانات القانونية والقضائية لحماية الموظف العمومي أثناء التأديب 152
1) العقوبات الموجبة لاستشارة المجلس التأديبي 153
2) العقوبات غير الموجبة لاستشارة المجلس التأديبي 153
الفقرة الثالثة: في مجال نزع الملكية 155
الفقرة الرابعة: في مجال حماية حقوق الأشخاص الذاتيين والاعتباريين 155
أولا: حماية الأفراد 155
ثانيا: حماية الأشخاص المعنوية العامة 156
المبحث الثاني: سلطات القاضي أمام القضاء الشامل 157
المطلب الأول: سلطات القاضي الإداري في مجال العقود الإدارية 158
الفقرة الأولى: اتساع مجال رقابة قاضي العقد 158
الفقرة الثانية: الطبيعة الإدارية للعقد الناتجة عن المبادئ القضائية 159
الفقرة الثالثة: استبعاد الطعن بالإلغاء في المادة العقدية 162
المطلب الثاني: سلطات القاضي الإداري في مجال الوضعية الفردية 163
المطلب الثالث: سلطات القاضي الإداري في مجال المعاشات 164
الفقرة الأولى: اتساع سلطات القاضي الإداري في مادة المعاشات 165
الفقرة الثانية: النتائج المترتبة عن اتساع سلطات القاضي في مادة المعاشات 166
المطلب الرابع: سلطات القاضي الإداري في الانتخابات 167
الفقرة الأولى: اتساع سلطات القاضي في مادة الانتخابات 167
الفقرة الثانية: رقابة القاضي لمجريات العملية الانتخابية 168
أولا: تشكيل مكتب التصويت 169

1) تدخل السلطة المحلية في تعيين أعضاء المكتب 170
2) أمية أعضاء مكتب التصويت 171
ثانيا: حضور السلطة عملية التصويت 172
ثالثا: الرقابة على عملية التصويت 174
1) مكان التصويت 174
2) تمديد وقت التصويت 176
3) أوراق و محاضر التصويت 178
المبحث الثالث: سلطات القاضي في منازعات تقدير شرعية القرارات الإدارية 180
المطلب الأول: بعث قضاء تقدير أو فحص الشرعية 180
المطلب الثاني: تطبيقات الدفع بعدم شرعية القرارات الإدارية 183
الفقرة الأولى: فحص شرعية القرارات الإدارية من طرف القاضي الزجري 183
أولا: موضوع قضية إيف ماص «Yves Mas» 183
ثانيا: الإحالة للبت في شرعية أو عدم شرعية الرسالة: الإشكاليات القانونية للقضية 184
ثالثا: تجاوز قانون 90-41 للإشكاليات القانونية لقضية (إيف-ماص) 186
الفقرة الثانية: فحص شرعية القرارات الإدارية من طرف القاضي المدني 187
الفقرة الثالثة: فحص شرعية القرارات الإدارية من طرف القاضي الإداري 190
أولا: اختصاص المحاكم الإدارية في قضايا فحص شرعية القرارات الإدارية 190
ثانيا: استئناف الأحكام المتعلقة بفحص الشرعية 192
المطلب الثالث: آثار وحدود تطبيق فحص شرعية القرارات الإدارية 192
الفقرة الأولى: آثار تطبيق فحص شرعية القرارات الإدارية 193
اولا: تقدير الشرعية من خلال إصلاح الضرر دون إلغاء القرار 193
ثانيا: تقدير الشرعية من خلال إيقاف تنفيذ القرار المتسم بعدم الشرعية 195

الفقرة الثانية: حدود تطبيق فحص شرعية القرارات الإدارية 195
المبحث الرابع: سلطات القضاء الاستعجالي الإداري 197
المطلب الأول: سلطات القاضي في بعض مجالات تطبيق القضاء الاستعجالي التشريعي 197
الفقرة الأولى: قضايا الضرائب 198
أولا: شروط اختصاص قاضي المستعجلات الإداري في المادة الضريبية 198
ثانيا: ميادين تدخل القاضي الإداري الاستعجالي في المادة الضريبية 200
الفقرة الثانية: اختصاص القاضي الإداري الاستعجالي في دعوى نقل الحيازة 202
أولا: الجانب المسطري في دعوى نقل الحيازة 203
ثانيا: اختصاص القاضي الإداري الاستعجالي في الحكم بحيازة العقار 204
المطلب الثاني: سلطات القاضي في الاستعجال الإداري القضائي المرتبط بحالة وجود اعتداء مادي 208
الفقرة الأولى: تحديد مفهوم الاعتداء المادي والآثار المترتبة عنه 209
أولا: عناصر الاعتداء المادي 209
1) التنفيذ المادي المتسم بعدم المشروعية 210
2) عدم المشروعية الجسيم الماس بحق الملكية أو بحرية أساسية 210
ثانيا: نتائج الاعتداء المادي 212
الفقرة الثانية: تطبيق نظرية الاعتداء المادي من طرف المحاكم العادية 213
أولا: الإشكالية التي يطرحها تطبيق الفصل 25 من قانون المسطرة المدنية في حالة الاعتداء المادي 214
ثانيا: عدم اختصاص الغرفة الإدارية للنظر في الاعتداء 216
الفقرة الثالثة: سللطات القاضي الإداري عبر تطور نظرية الاعتداء المادي بعد إحداث المحاكم الإدارية 217

أولا: اختلاف مواقف المحاكم الإدارية حول الاختصاص في دعوى الاعتداء المادي 218
1) لمحافظة على الاتجاه الكلاسيكي لنظرية الاعتداء المادي 218
2) الثورة التي عرفتها نظرية الاعتداء المادي 220
ثانيا: تميز الحل القضائي المغربي في مادة الاعتداء المادي 223

الباب الثاني: المساطر التنازعية أمام محاكم القضاء الإداري بالمغرب 227

الفصل الأول: تمييز القواعد المسطرية القضائية في المادة الإدارية عن غيرها من القواعد المسطرية الأخرى 233

المبحث الأول: القواعد المسطرية القضائية في المادة الإدارية وقواعد المسطرة المدنية 234
المطلب الأول: تعريف المسطرة المدنية وأهميتها 234
الفقرة الأولى: تعريف قانون المسطرة المدنية 235
الفقرة الثانية: أهمية قانون المسطرة المدنية في مجال ترسيخ العدالة وحماية حقوق المتقاضين 236
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المسطرة المدنية ومجالات تطبيقها 237
الفقرة الأولى: خصائص ومميزات المسطرة المدنية 237
الفقرة الثانية: مجالات تطبيق قواعد المسطرة المدنية 239
المبحث الثاني: القواعد المسطرية القضائية في المادة الإدارية وقواعد المسطرة الجنائية 241
المطلب الأول: تحديد قانون المسطرة الجنائية وأهميته 242
الفقرة الأولى: تعريف قانون المسطرة الجنائية 242

الفقرة الثانية: أهمية قانون المسطرة الجنائية 243
المطلب الثاني: المجالات التي تنظمها المسطرة الجنائية 243
الفقرة الأولى: مبادئ قانون المسطرة الجنائية 243
الفقرة الثانية: الأنظمة الموجهة لقانون المسطرة الجنائية 244
الفقرة الثالثة: الدعوى العمومية 245
المبحث الثالث: القواعد المسطرية القضائية في المادة الإدارية والمساطر الإدارية غير التنازعية 247
المطلب الأول: مضامين القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية 248
الفقرة الأولى: تبسيط وتدوين المساطر الإدارية 248
الفقرة الثانية: تعزيز ضمانات حماية المرتفق 250
المطلب الثاني: الرقمنة وتحديات تفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية 251
المبحث الرابع: القواعد المسطرية القضائية في المادة الإدارية والمساطر الإدارية التنازعية قبل المرحلة القضائية 255
المطلب الأول: أنواع التظلم الإداري وطبيعته 255
الفقرة الأولى: التظلمين الإداريين الاستعطافي والرئاسي 256
أولا: التظلم الاستعطافي "recours gracieux" 256
ثانيا: التظلم الرئاسي "recours hiérarchique" 257
الفقرة الثانية: التظلم أمام لجنة ادارية خاصة 257
الفقرة الثالثة: طبيعة التظلم الإداري بين الوجوب والاختيار 258
المطلب الثاني: إجراءات تقديم التظلم الإداري 261

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن التظلم الإداري 265
الفصل الثاني: نشأة وخصائص القواعد المسطرية في المادة الإدارية 268
المبحث الأول: أساس المسطرة المطبقة في المنازعات الإدارية 269
المطلب الأول: وحدة القواعد المسطرية المطبقة في المادة الإدارية 269
الفقرة الأولى: مبررات تبني وحدة قواعد المسطرة 270
الفقرة الثانية: استقلال المادة الإدارية وأثره على تميز القواعد المسطرية 272
المطلب الثاني: تنوع المساطر في المادة الإدارية 274
الفقرة الأولى: تعدد المساطر في منازعات القضاء الشامل 275
أولا: خصوصيات المسطرة في دعوى المسؤولية الإدارية 275
1) دور الأطراف 276
2) دور القضاء في الإثبات 277
ثانيا: خصوصيات المسطرة في منازعات العقود الإدارية 278
ثالثا: خصوصيات المسطرة في منازعات نزع الملكية من أجل المنفعة العامة 279
رابعا: خصوصيات المسطرة في المنازعات المتعلقة بالانتخابات 280
الفقرة الثانية: خصوصيات المسطرة والآجال في دعوى تجاوز السلطة 281
الفقرة الثالثة: خصوصيات المساطر الاستعجالية في المادة الإدارية 285
الفقرة الرابعة: خصوصية المسطرة في قضاء تقدير شرعية القرارات الإدارية 286
المطلب الثالث: تطور المساطر الإدارية بين قواعد المسطرة المدنية لسنة 1974 ومشروع قانون المسطرة المدنية لسنة 2024 287
الفقرة الأولى: محدودية إصلاح قواعد المسطرة في سنة 1974 287
الفقرة الثانية: المساطر الإدارية في مشروع قانون المسطرة المدنية 23 يوليوز 2024 288

المبحث الثاني: خصائص القواعد المسطرية في المادة الإدارية 292
المطلب الأول: الخصائص العامة لمسطرة الدعوى أمام محاكم القضاء الإداري 293
الفقرة الأولى: المسطرة في المادة الإدارية مسطرة كتابية 294
الفقرة الثانية: المسطرة في المادة الإدارية مسطرة تحقيقية يوجهها القاضي 295
الفقرة الثالثة: دور المفوض الملكي في المسطرة 296
الفقرة الرابعة: المسطرة في المادة الإدارية مسطرة حضورية 299
المطلب الثاني: التمثيل أمام محاكم القضاء الإداري 300
الفقرة الأولى: مبدأ إلزامية الاستعانة بمحام أمام القضاء الإداري 300
أولا: مبررات إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام القضاء الإداري 301
1) طبيعة القضاء الإداري 301
2) خصوصية المنازعة الإدارية 302
ثانيا: الأساس القانوني لإلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام القضاء الإداري 303
ثالثا: بعض إشكالات إلزامية تمثيل الخصوم بمحام أمام القضاء الإداري 305
1) تمثيل الخصوم بين النص العام والنص الخاص 305
2) المتقاضي والأعباء المالية 306
الفقرة الثانية: خصوصية التمثيل بالنسبة للأشخاص العامة 308
أولا: الإطار القانوني لتمثيل الأشخاص المعنوية العامة أمام القضاء 308
1) تمثيل الدولة 309
2) تمثيل الخزينة العامة 311
3) تمثيل مديرية الضرائب 312
4) تمثيل الجماعات الترابية 314
5) تمثيل المؤسسات العمومية: 316

6)تمثيل مديرية أملاك الدولة 317
ثانيا: الإشكالات المترتبة على الإعفاء من التمثيل الوجوبي بمحام أمام القضاء الإداري 318
1)الإخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء 319
2)المساس بمبدأ الفرص المتكافئة الممنوحة للخصوم 319
3)حرمان ذوي الخبرة القانونية والتجربة العملية من الدفاع عن المصالح المالية لتلك الهيئات 319
المطلب الثالث: المساعدة القضائية أمام محاكم القضاء الإداري 319
الفصل الثالث: إجراءات وشكليات ولوج محاكم القضاء الإداري وافتتاح الدعوى الإدارية ومباشرتها 321
المبحث الأول: شروط وجود الدعوى 321
المطلب الأول: الأهلية 322
المطلب الثاني: المصلحة 323
المطلب الثالث: الصفة 325
المبحث الثاني: مراحل إجراءات رفع الدعوى وسيرها 327
المطلب الأول: تحديد المقال الافتتاحي للدعوى وتحضيره 327
الفقرة الأولى: تحديد المقال الافتتاحي 328
أولا: مفهوم المقال الإفتتاحي للدعوى 328
ثانيا: تمييز المقال الإفتتاحي عن باقي الطلبات الأخرى 329
1) تمييز المقال الإفتتاحي عن الطلب الإستعجالي 329
2) تمييز المقال الإفتتاحي عن المقالات الإضافية 330
3) تمييز المقال الافتتاحي عن المقال المضاد أو الجوابي 330
الفقرة الثانية: تحضير المقال الافتتاحي 331
أولا: بيان هوية أطراف الدعوى وموضوعها وسببها 331

ثانيا: إمضاء المقال وإرفاقه بالمستندات والحجج 333
المطلب الثاني: مسار المقال الافتتاحي ومآله في الدعوى 334
أولا: وضع المقال الافتتاحي لدى كتابة الضبط 334
ثانيا: تبليغ المقال لمختلف الأطراف 336
1) البيانات الخاصة بالأطراف 337
2) البيانات الخاصة بالدعوى 338
3) طرق التبليغ 338
أ- الطرق القضائية 339
ب-الطرق الادارية 340
ثالثا: إحالة الملف إلى القاضي المقرر والمفوض الملكي 340
1) إحالة الملف إلى القاضي المقرر 340
أ- تتبع القاضي المقرر لإجراءات سير الدعوى 341
ب- علاقة القاضي المقرر ببيانات أخرى في تتبع إجراءات التحقيق 341
2) حالة الملف إلى المفوض الملكي 344
المطلب الثالث: استثناءات عدم الاختصاص المرتبطة بالمسطرة 345
الفقرة الأولى: الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو الموضوعي «rationae materiae» 345
الفقرة الثانية: الدفع بعدم الاختصاص المحلي « rationae loci » 347
المبحث الثالث: سير الدعوى والحكم فيها وطرق الطعن 349
المطلب الأول: إجراءات سير الدعوى 349
الفقرة الأولى: الشروط الشكلية المتطلبة لرفع الدعوى الإدارية 349
الفقرة الثانية: أهمية الطبيعة التواجهية في الدعوى 351
الفقرة الثالثة: الجلسات في الدعوى الإدارية 352

المطلب الثاني: الحكم في الدعوى الإدارية 354
الفقرة الأولى: الحكم القضائي وأنواعه 355
أولا: تحديد مدلول الحكم القضائي ومكوناته 355
ثانيا: أنواع الأحكام 357
1) الحكم الحضوري والحكم الغيابي 357
2) من حيث قابلية الحكم للطعن والتنفيذ 358
أ- أحكام ابتدائية 358
ب- الاحكام الانتهائية 358
ج- الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به 359
د- الأحكام البائة 359
3) من حيث إمكانية الرجوع فيما فصلت فيه الأحكام القطعية 359
4) من حيث القابلية للتنفيذ الجبري 360
الفقرة الثانية : النطق بالحكم في الدعوى 361
الفقرة الثالثة: شكليات الحكم القضائي في الدعوى الإدارية 362
أولا: الإشارات Les visas 362
ثانيا: الحيثيات les considérons 363
1) الوقائع 363
2) التعليل 363
ثالثا: منطوق الحكم Le dispositif 364
الفقرة الثالثة: تنفيذ الحكم الصادر في مواجهة الإدارة 364
أولا: الفراغ التشريعي وعزوف الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية 365
ثانيا: آليات تدخل القاضي الإداري في مجال تنفيذ الأحكام الإدارية 367

1- الحجز على الأموال العمومية 367
2- الغرامة التهديدية 369
ثالثا: ربط مسألة عدم التنفيذ بمسؤولية الإدارة 371
رابعا: توقيع جزاءات على الممتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية 372
1- الجزاءات التأديبية 372
2- متابعة الموظف الممتنع عن التنفيذ جنائيا 373
المطلب الثالث: طرق الطعن 374
الفقرة الأولى: طرق الطعن العادية 374
أولا: الطعن بالاستئناف 375
ثانيا: التعرض 376
الفقرة الثانية: طرق الطعن غير العادية 377
أولا: إعادة النظر 377
ثانيا: تعرض الغير الخارج عن الخصومة 379
ثالثا : الطعن بالنقض 380
خاتمـــــة 383
البيليوغرافيا 386
الفهرس 395

لقد حاولنا من خلال كتاب "الأساسي في قانون وإجراءات المنازعات الإدارية بالمغرب"، الإحاطة بمجموع المعارف الأساسية التي يُستلزم ويتعين معرفتها من طرف القارئ حول المنازعات الإدارية في المغرب. وهو بذلك مؤلف مخصص للطلاب الجامعيين في الدراسات القانونية بكليات العلوم القانونية، ومعاهد الدراسات القانونية والطلاب المقبلين على التهيئ لاختبارات وامتحانات ومباريات ولوج أسلاك الإدارات العمومية وإدارات الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكذلك امتحانات المهن القانونية والقضائية، ولجميع الباحثين والمهتمين بالحقل القانوني بصفة عامة.

أملنا أن تكون هذه المحاولة استمرارا للمجهود الذي بذلناه في مؤلف "القضاء الإداري المغربي"، الشامل لمختلف مواضيع المادة الإدارية والإشكالات التي تطرحها على مستوى الممارسة القضائية المغربية، لاسيما وأن مؤلف "الأساسي في قانون وإجراءات المنازعات الإدارية بالمغرب" سيركز من جانب أول على مختلف القواعد الموضوعية المنظمة لمحاكم القضاء الإداري بالمغرب من خلال تناول نشأة وتطور المادة الإدارية وتطور الاختصاص القضائي في المادة الإدارية قبل وبعد إحداث المحاكم الإدارية، وطبيعة السلطات المخولة لمحاكم القضاء الإداري في مختلف جوانبه (الإلغاء والقضاء الشامل وتقدير شرعية القرارات الإدارية والقضاء الاستعجالي الإداري). وفي الشق الثاني، الذي نعتبره ذا أهمية قصوى من حيث الممارسة العملية، سنتناول المساطر التنازعية أمام محاكم القضاء الإداري بالمغرب من خلال تمييزها عن المساطر الأخرى كالمسطرة المدنية والمسطرة الجنائية والمساطر الإدارية التنازعية وغير التنازعية. كما سنعطي فكرة عن نشأة وتطور القواعد المسطرية في المادة الإدارية، وكذا إجراءات افتتاح الدعوى الإدارية ومباشرتها، وإجراءات وشكليات ولوج محاكم القضاء الإداري وإجراءات سير الدعوى والحكم فيها وطرق الطعن وتنفيذ الأحكام القضائية.

والله ولي التوفيق
المؤلف